بقدر ما ينقص ورد بقوله. اذ مقسيم ما ملكت يداه على جزء الاخرى ودنيا
تنفع. انشده ابن ساعي اي بتنوين دنيا وثانيهما الاول من منع الكوفيين
صرفه للضرورة قالوا حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب
البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر لا من بدليل
صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن وقال الصرف للتناسب قراءة نافع
قواريرا قواريرا سلاسلا واغلالا وسعيرا وقراءة الاعمش بن مهران
ولا يغوثا ويعوقا ونسرا تنبيه اجاز قوم صرف الجمع الذي لا
نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة
قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر
فجرت السنتهم على ذلك في الكلام انتهى والمصروف قد لا ينصرف اي للضرورة
اجازه اكثر الكوفيين والاخفش والفارسي وابى سائر البصريين والصحيح
الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله. وما كان حصن ولا
حابس. يفوقان مرداس في مجمع. وقوله. هم الخوارج وقابلة ما يسال
دوسر بعرنا. عن قلبه عن البلد وعن هند. وقوله. طلب الازارق
بالكتائب اذ هوت. بشبيب غايلة النفوس غدور. وابيات اخر
تنبيه فصل بعض المتاخرين بين ما فيه علمية فاجاز منعه
لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده ان ذلك لم
يسمع الا في العلم واجاز قوم منهم ثعلب احمد بن يحيى منع صرف
المنصرف اختيارا خاتمة قال في شرح الكافية ما لا
ينصرف بالنسبة الى التنكير والتصغير اربعة اقسام ما لا ينصرف مكبرا
ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما ينصرف مصغرا وينصرف
مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالاول نحو
بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واشعار واحمر ويزيد مما لا يعدم
سبب المنع في تكبير ولا تصغير والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى
وجنادل اعلاما مما يزول بالتصغير سبب المنع بان تصغيرها عمير وشمير

وسريجين

وسريجين وعليقى وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل والف بسرحان
وعلقى وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب
وتهبط اعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع بان تصغيرها تحيلئ
وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فبالتصغير كمل لها
سبب المنع فمنعناها من الصرف فيه دون التكبير ولو جيء في التصغير بياء
معوضة مما حذف لتعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هنور
وهبيرة فلك فيه مكبرا وجهان وليس فيه مصغرا الا منع الصرف انتهى والله
اعلم

اعراب الفعل

ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد يعني انه يجب رفع
المضارع حيث والحالة انه التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين
منهم الفراء وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة
كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المص الاول
قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحو
هلا تفعل وجعلت افعل وما لك لا تفعل ورايت الذي تفعل فان الفعل في
هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير
وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول
بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد انتهى ورد
لان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي
واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي
لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي
تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ليس بعدمي انتهى تنبيه
انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون اناث اكتفاء
بتقدم ذلك في باب الاعراب وبلن انصبه وكي اي والادوات التي تنصب
المضارع اربع وهي لن وكي وان واذن وسياتي الكلام على الاخيرتين
فاما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما

Copyright © King Saud University